

Distr.: General
9 November 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأربعون

24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

أوغندا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

3مقدمة	- أولاً
3معلومات أساسية	- ثانياً
4المنهجية	- ثالثاً
4التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات الطوعية والتوصيات المقبولة	- رابعاً
4التعهدات الطوعية	ألف -
5أحدث معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات المقبولة للاستعراض الدوري الشامل	باء -
23تطورات حقوق الإنسان منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016	جيم -
24الاستنتاج	- خامساً

أولاً- مقدمة

1- أوغندا بلد ديمقراطي دستوري تحكمه القوانين. وخطت حكومة حركة المقاومة الوطنية من نظام عسكري وديكتاتوري في تاريخها الماضي خطوات كبيرة وجديرة بالثناء لتحسين حالة حقوق الإنسان في أوغندا. ولا تزال الحكومة ملتزمة بصون الحقوق والحريات المكرسة في شرعة الحقوق بموجب الفصل الرابع من دستور عام 1995، وهو أطول فصل فيه، مما يدل على مدى التزام الحكومة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يوجد النهج القائم على حقوق الإنسان والتشريعات المحددة التي تنفذ أحكام الدستور والسياسات التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها في صلب عملية التنمية. ووفقاً لالتزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني، تواصل أوغندا المشاركة طوعاً في الاستعراض الدوري الشامل بهدف تبادل خبراتها وما تعلمته من أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان. وخلال الاستعراض الأول الذي جرى في عام 2011، أخذت أوغندا على عاتقها التزامات طوعية ما برحت تنفذها من أجل توطيد عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

2- ومنذ الاستعراض الأخير الذي جرى في عام 2016، سنتت الحكومة ونفذت قوانين وسياسات مختلفة، من بين قوانين وسياسات أخرى، لإدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وضمان النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمساواة والمساءلة؛ وعززت آليات الرقابة بما في ذلك المحاكم، ولجنة حقوق الإنسان الأوغندية، ولجنة تكافؤ الفرص، واللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص.

3- ويسلط هذا التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات الطوعية التي التزمت بها أوغندا أمام الفريق العامل المعني بأول استعراض دوري شامل في تشرين الأول/أكتوبر 2011 والتوصيات المتفق عليها المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بناء على أهداف التنمية المستدامة. ويقدم التقرير أيضاً ملخصاً موجزاً لتطورات رئيسية في مجال حقوق الإنسان جرت في أوغندا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

ثانياً- معلومات أساسية

4- تسترشد مشاركة أوغندا في الاستعراض الدوري الشامل بوقائعها التاريخية والدستورية والاقتصادية. إذ إن كفاح أوغندا في سبيل نيل الشعب لحرياته واستعادة حقوق الإنسان الأساسية يعود تاريخه إلى زمن نضالها ضد الاستعمار وأيام مقاومة الحكم غير الدستوري والفاشي بُعيد الاستقلال.

5- وكفاح أوغندا ضد الاستعمار ما هو إلا كفاح ضد ظلم الهيمنة الاستعمارية، مثل فقدان تقرير المصير، ومصادرة أراضيها، والحرمان من الحريات الاقتصادية، والتعذيب، والاعتصاب والموت الذي تسببت به القوى المستعمرة؛ وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

6- وبعد أن نالت أوغندا استقلالها في عام 1962، واصل الأوغنديون مقاومة الظلم، بما في ذلك الحكم الفاشي الذي جاء به عيدي أمين في السبعينات، والذي اتسم بعمليات قتل خارج نطاق القضاء. وفي الفترة بين عامي 1966 و1986، قتل نحو 800 ألف أوغندي في عمليات قتل خارج نطاق القضاء، وكان من بينهم شخصيات بارزة. وبين عامي 1981 و1986، قتل أكثر من 300 ألف أوغندي ودفنوا في أكثر من 33 مقبرة جماعية في منطقة لويرو.

7- ومنذ ذلك الحين، جسدت حركة المقاومة الوطنية التي تولت السلطة في عام 1986 مساهمة أوغندا في الكفاح من أجل التمتع الفعلي بالحرية والكرامة الإنسانية والسلام والأمن الإقليمي والعالمي من

خلال وضع إطار قانوني ومؤسسي تمكيني موضع التنفيذ، مما أدى إلى عودة اللاجئين الأوغنديين وجعل أوغندا بلداً مضيفاً للكثيرين من اللاجئين الآخرين.

8- ولقد باتت أوغندا الآن بلداً معترفاً به عالمياً كملاذ للسلام والحرية، ومن ثم أصبحت واحدة من أكبر الوجهات للاجئين من جميع أنحاء العالم. وتستضيف أوغندا حتى الآن أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ مما يجعلها أكبر دولة مضييفة في أفريقيا والدولة الثالثة في العالم.

9- وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، فإن سجل أوغندا في مجال احترام حقوق الإنسان هو حقيقة يعرفها الجميع. وللسبب الإيديولوجي نفسه، فإن أوغندا تلقى استحساناً باعتبارها نموذجاً يحتذى في جميع بعثاتها لإنفاذ السلام وحفظ السلام في جميع أنحاء أفريقيا؛ بدءاً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولغاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حالياً.

ثالثاً - المنهجية

10- أعدت اللجنة التوجيهية التقنية المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان هذا التقرير في عملية تشاورية وتشاركية قامت بتنسيقها وزارة الخارجية بمشاركة وزارات وإدارات ووكالات. وشملت المؤسسات الأخرى التي شاركت في العملية ما يلي: البرلمان، والسلطة القضائية، ولجنة حقوق الإنسان الأوغندية، ولجنة تكافؤ الفرص؛ وأمانة برنامج الحوكمة والأمن ومنظمات المجتمع المدني.

رابعاً - التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات الطوعية والتوصيات المقبولة

ألف - التعهدات الطوعية

11- واصلت أوغندا تنفيذ التعهدات الطوعية التي قطعتها على نفسها في استعراضها الأول، وفيما يلي أبرز التدابير التي اتخذتها:

1- إطار السياسات

(أ) خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

12- تعكف الحكومة على وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لمواءمتها مع الخطة الإنمائية الوطنية الثالثة وستقدمها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها. وتعطي الخطة الإنمائية الوطنية الثالثة الأولوية لتنفيذ خطة العمل الوطنية. وتركز أهداف برنامج العمل الوطني على بناء قدرات الحكومة والمواطنين في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، فضلاً عن تعزيز المساواة وعدم التمييز بين الجميع؛ والحد من الفقر وتعزيز الرفاه الفردي والجماعي؛ وضمان التمتع بالحقوق والحريات المدنية والسياسية؛ وتلبية احتياجات الفئات الخاصة وضحايا النزاعات والكوارث في مجال حقوق الإنسان؛ وتنفيذ التزامات أوغندا الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

(ب) الاستعراض السنوي لحالة حقوق الإنسان

13- تقوم لجنة حقوق الإنسان الأوغندية ولجنة تكافؤ الفرص، وفقاً لولايتهما القانونية، بإعداد تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان في البلد. ويجري إعداد هذه التقارير في عملية تشاورية ومن خلال رصد قائم على الأدلة بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، يذيع البرلمان والناس عموماً

هذه التقارير وينشرونها ويدققون فيها ويناقشونها. وبالتالي، فإن الوزارات والإدارات والوكالات المعنية تخضع للمساءلة، كما يُجزل الثناء لأفضل الممارسات، وتقدم توصيات للتنفيذ.

2- الإطار المؤسسي

(أ) اللجنة الدائمة المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمجلس الوزراء واللجنة التوجيهية التقنية المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان

14- تقدم اللجنة الدائمة المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمجلس الوزراء واللجنة التوجيهية التقنية المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان التوجيهات السياسية والتقنية بشأن حقوق الإنسان على التوالي. وتواصل اللجنة التوجيهية التقنية المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، من بين لجان أخرى، إعداد وتقديم تقارير إلى اللجنة التابعة لمجلس الوزراء للموافقة عليها.

(ب) مكتب حقوق الإنسان بوزارة العدل والشؤون الدستورية ووزارة الخارجية

15- هناك شعبة لحقوق الإنسان بوزارة الخارجية، كما أن هناك موظفاً مسؤولاً عن مكتب حقوق الإنسان بوزارة العدل والشؤون الدستورية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهما يرأسان ويتشاركان في رئاسة اللجنة التوجيهية التقنية المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان على التوالي. وواصلت وزارة الخارجية تنسيق إعداد التقارير المقدمة إلى مختلف الآليات الإقليمية والدولية، ومتابعة توصيات مختلف الآليات على الصعيدين الدولي والإقليمي، والرد على الرسائل الواردة من آليات الإجراءات الخاصة. وبالمثل واصلت وزارة العدل ضمان دعم أوغندا لسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والمساءلة من خلال تقديم المشورة القانونية.

(ج) جهات التنسيق داخل الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية

16- منذ عام 2016، تواصل المديرية والمكاتب وجهات التنسيق المعنية بحقوق الإنسان في مختلف الوزارات والإدارات والوكالات متابعة حالة حقوق الإنسان وتنفيذ مختلف توصيات هيئات حقوق الإنسان التي تقع ضمن ولاياتها وتقديم معلومات محدثة عنها.

باء - أحدث معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات المقبولة للاستعراض الدوري الشامل

17- صُنفت التوصيات وفق مجالات مواضيعية منها: التصديق والإدماج؛ والمسائل الشاملة لعدة قطاعات؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والحقوق المدنية والسياسية؛ والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة؛ وحقوق الإنسان عموماً؛ والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي.

1- التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإدماجها - التوصيات من 1-115 إلى 3-115 و 23-115 و 24-115 و 26-115

التصديق

18- لا تزال أوغندا ملتزمة بالتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإدماجها في قوانين البلاد. ويتمشى التصديق مع الهدفين 8 و 16 من أهداف التنمية المستدامة. وبدأت عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام 2002، واتفاقية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189)، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وبروتوكول منع ووقع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه لعام 2000، والمشاورات جارية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

الإدماج

19- قامت الحكومة بإدماج الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في شتى القوانين مما يتماشى مع الهدفين 10 و16 من أهداف التنمية المستدامة، وهما يشملان ما يلي:

(أ) قانون (تعديل) الأطفال لعام 2016 الذي يعزز حماية الأطفال وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل؛

(ب) قانون حماية البيانات والخصوصية لعام 2019، الذي يحمي خصوصية الفرد والبيانات الشخصية امتثالاً لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(ج) قانون الصحة النفسية لعام 2018 يحمي حقوق الأشخاص المصابين بأمراض نفسية وفقاً لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) أنظمة منع التعذيب وحظره لعام 2017 تضع موضع التنفيذ قانون منع التعذيب وحظره لعام 2012 امتثالاً لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(هـ) قانون (تعديل) مراجعة قوانين متنوعة (العقوبات في المسائل الجنائية)، رقم 2019 يلغي إشارات إلى العقوبة الإلزامية في تشريعات محددة ويقصر تطبيق عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم امتثالاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(و) قانون إنفاذ حقوق الإنسان لعام 2019 يضع المادة 50(4) من الدستور موضع التنفيذ من خلال النص على إجراء إنفاذ حقوق الإنسان بموجب الفصل الرابع من الدستور وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(ز) قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 الذي ينص على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وغيرها من حقوق الإنسان للمعوقين وفقاً لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

20- وأنشئت لجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمان للتحقيق في أي قضايا تتعلق بحقوق الإنسان في البلد، ورصد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها في كل عمل من أعمال البرلمان، ورصد امتثال الحكومة لمعايير حقوق الإنسان، من بين أمور أخرى. ووضعت اللجنة قائمة مرجعية بحقوق الإنسان يجري على ضوءها تقييم مدى الامتثال لأحكام حقوق الإنسان في السياسات، ومشاريع القوانين، والميزانيات، والبرامج الحكومية، والأعمال التجارية التي يتولاها البرلمان.

21- وفي عام 2019، أقرت الحكومة السياسة الوطنية للعدالة الانتقالية لتوفر بموجبها تدبيراً شاملاً لتحقيق السلام الدائم بما في ذلك من خلال إقامة العدل الملتمزم بالمصالحة الوطنية وإعادة الإدماج والتعافي والسلام والعدالة.

22- وتواصل لجنة حقوق الإنسان الأوغندية استعراض امتثال الحكومة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنه بغية إثراء التشريعات والسياسات. ومثال على ذلك التوصيات المتعلقة بالمحكمة الابتدائية التي أدرجت في قانون حقوق الإنسان (الإنفاذ)، عام 2019؛ وتمثيل المجتمع المدني في مجلس المكتب الوطني للمنظمات غير الحكومية في قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2016. وأجرت اللجنة في عام 2016 تقييماً لمدى توافق القوانين الأوغندية المتعلقة بالأطفال مع اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه وقدمت توصيات لإجراء مزيد من التعديلات على القوانين

ذات الصلة، مثل قانون تسجيل الأشخاص لعام 2015 وقانون اللاجئين لعام 2006 وقانون (تعديل) الأطفال لعام 2016.

2- المسائل الشاملة لعدة قطاعات

الحق في تقرير المصير - التوصيات 112-115 و 136-115 و 137-115 و 139-115 و 141-115 و 142-115

23- الحكومة ملتزمة بضمان النمو الاقتصادي الشامل للجميع والحفاظ على النظام البيئي من أجل تعزيز التنمية المستدامة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 8 و 9 و 10 و 13 و 14 و 15.

الخطة الإنمائية الوطنية وغيرها من السياسات

24- أجرت الحكومة مراجعة منتصف المدة للخطة الإنمائية الوطنية الثانية (2016/2015-2020/2019). وخلال تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية الثانية، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 844 دولاراً في السنة المالية 2011/2012 إلى 878 دولاراً في السنة المالية 2018/2019 على الرغم من النمو السكاني؛ وتضاعف حجم الاقتصاد من 64 تريليون شلن أوغندي في السنة المالية 2010/2011 إلى 128 تريليون شلن أوغندي في السنة المالية 2018/2019 بالقيمة الاسمية. وازداد تحصيل الإيرادات الداخلية من 5,02 تريليونات شلن في السنة المالية 2010/2011 إلى 16,359 تريليون شلن في السنة المالية 2018/2019 بالقيمة الاسمية. وازداد إجمالي صادرات السلع والخدمات بالقيمة الاسمية من 3,83 بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة المالية 2010/2011 إلى 5,3 بلايين دولار في السنة المالية 2017/2018. وازدادت قيمة التحويلات من 819 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة المالية 2010/2011 إلى أكثر من بليون دولار في السنة المالية 2017/2018 بالقيمة الاسمية.

25- ووضعت وزارة المياه والبيئة تدابير موضع التنفيذ للوصول إلى المياه النظيفة في القرى من خلال قاعدة بيانات لإمدادات المياه وأطلس إمدادات المياه للفترة من عام 2017 إلى عام 2021 الذي يحدد مواقع نقاط المياه لضمان الإنصاف والتغطية بنسبة 66 في المائة.

26- وارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي من 10,2 في المائة في السنة المالية 2015/2016 إلى 13 في المائة في السنة المالية 2018/2019، ويعزى هذا الارتفاع إلى سياسة الاستثمار والمناخ المواتيين، وزيادة عدد الخريجين في دورات العلوم، ومركز المحطة الوحيدة للاستثمارات في مكتب خدمات التسجيل الأوغندي ومفاوضات المائدة المستديرة للمستثمرين الرئيسيين.

27- وفي السنة المالية 2020/2021، نجحت الحكومة في تقديم منحة المساعدة الاجتماعية بشأن التمكين إلى جميع المقاطعات التي استهدفت كبار السن البالغين من العمر 80 سنة فما فوق، وتم تسجيل ما مجموعه 155 304 من كبار السن منذ بدء تقديم المنحة. ومن خلال برنامج سبل معيشة الشباب، تم تمويل 21 308 مشاريع مجموعات شباب ذات مصلحة استفاد منها أكثر من 251 940 شاباً وشابة، وكانت الشابات منهم تمثل نسبة 46 في المائة. وفي عام 2018، قام صندوق رأس المال الاستثماري للشباب بتوفير 32 بليون شلن أوغندي للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 عاماً الذين كانوا يسعون للعمل بشكل مستقل أو كمجموعة؛ وأتيح للشباب قروض تصل قيمتها إلى 5 000 000 شلن للفرد و 25 000 000 شلن لمجموعات صغيرة مؤلفة من خمسة أفراد بفائدة قدرها 11 في المائة تدفع خلال فترة تتراوح بين سنتين و 4 سنوات. وفي إطار برنامج أوغندا لتنظيم المشاريع، تم تمويل 1 596 مشروعاً من مشاريع تنمية روح المبادرة والمهارات النسائية، استفاد منها 18 952 امرأة.

28- وبناء على موافقة مجلس الوزراء على برنامج الوظائف الخضراء وسوق العمل العادل والأمر التوجيهي المتعلق بنموذج سونغهاي التجريبي على الأراضي الحكومية في كانون الأول/ديسمبر 2016، بدأت وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية تنفيذ برنامج الوظائف الخضراء وسوق العمل العادل. وبوجه عام، ساهم البرنامج في خفض مستويات البطالة المرتفعة بين المتعلمين وغير المتعلمين من خلال تعزيز عملية إكساب وإعادة إكساب المهارات في أماكن العمل؛ وتعزيز الكفاءة في استغلال الموارد والضمانات الاجتماعية في أماكن العمل؛ وتحسين إنتاجية العمال والمنشآت.

29- وفي عام 2020، أقر البرلمان القانون الوطني للمحتوى المحلي لعام 2020. ويهدف القانون إلى تمكين الأوغنديين من خلال مطالبة جميع المتعاقدين بإعطاء الأولوية للسلع التي ينتجها والخدمات التي يقدمها المواطنون الأوغنديون والشركات الأوغندية أثناء عملية الشراء. ووضعت هيئة النفط الأوغندية سجلاً وطنياً بالمواهب في مجال النفط والغاز من أجل استقطاب جميع المواهب التي يمكن أن تعمل في قطاع النفط والغاز. وسنت سياسة شراء منتجات أوغندا وبناء أوغندا لضمان تكافؤ الفرص من خلال الترويج لاستهلاك السلع والخدمات المنتجة محلياً. وأنشأ مشروع البنية التحتية للأسواق والتجارة الزراعية أسواقاً جديدة في جميع البلديات من أجل تحسين الحقوق الاقتصادية للمزارعين وتجار التجزئة عن طريق تحسين الوصول إلى الأسواق وتطوير البنية التحتية. وأدى وصول المجتمعات المحلية إلى برنامج تحسين البنية التحتية إلى تحسين طرق الوصول إلى المجتمعات المحلية مما يمكن المزارعين من الوصول إلى الأسواق بشكل أسرع.

تدابير مكافحة الفساد

30- واصلت حكومة أوغندا توسيع نطاق إطارها السياساتي والقانوني والمؤسسي وزادت من تعزيز إجراءات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد.

31- وفي عام 2018، أقرت الحكومة سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد لعام 2018، لتأمين وتوجيه ودعم إطار شامل لمكافحة الفساد في أوغندا بغية تحقيق التحول والتنمية على الصعيد الوطني. وفي عام 2019، وضعت الحكومة واعتمدت السياسة الوطنية الخامسة لمكافحة الفساد للفترة 2019-2024 لتوجيه عملية تنفيذ سياسة عدم التسامح مع الفساد لعام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، سنت الحكومة تعديلات تشريعية شتى لمكافحة الفساد وأقرتها كقوانين، بما في ذلك: قانون (تعديل) مكافحة غسل الأموال لعام 2017، وقانون (تعديل) الهيئة المعنية بالمشتريات العامة والتصرف بالأصول لعام 2021 وقانون (تعديل) مدونة سلوك القيادات لعام 2021؛ وفي عام 2017، اعتمدت الهيئة القضائية قواعد إدارة قضايا مكافحة الفساد في شعب المحاكم.

32- وينعكس التوسع أيضاً في الإطار المؤسسي. ففي عام 2018، أنشأت الحكومة وحدة لمكافحة الفساد في مجلس نواب الدولة لتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في إنفاذ قوانين مكافحة الفساد مع فرض رقابة أكبر من قبل فخامة رئيس الدولة. وتلقت وحدة مكافحة الفساد أكثر من 65 ألف شكوى عامة منذ عام 2018 وحتى الآن وأحالتها إلى الجهات المختصة. وفي عام 2020، بدأ العمل بمحكمة مدونة سلوك القيادات بغية إنفاذ قانون مدونة سلوك القيادات (2002) بصيغته المعدلة.

33- كما جرى تعزيز إنفاذ مكافحة الفساد، الجنائي والإداري على حد سواء، تعزيزاً تدريجياً. فعلى سبيل المثال، أنجز مكتب المراجع العام للحسابات في السنة المالية 2021/2020 نسبة 96,4 في المائة من عمليات مراجعة الحسابات المقررة، وأكملت الهيئة المعنية بالمشتريات العامة والتصرف بالأصول 112,86 في المائة من عمليات مراجعة الأداء المقررة، و120 في المائة من عمليات مراجعة الحسابات التحضيرية المقررة. وبدأ مكتب مدير النيابة العامة تحقيقاً بقيادة المدعي العام للدولة شارك فيه

محققون وخبراء ماليون وخبراء في الخط، مما أدى إلى تسريع خطوات التحقيق وتحسين نوعية التحقيقات. وفي السنة المالية 2017/2016، نُظر في 132 قضية، وفي السنة المالية 2018/2017، أُقفلت 161 قضية. وخلال النصف الأول من السنة المالية 2019/2018، أُقفلت 29 قضية. وبلغت نسبة الإدانة في قضايا الفساد في السنة المالية 2018/2017، 67,1 في المائة و85,7 في المائة خلال النصف الأول من السنة المالية 2019/2018. وأقفلت مفوضية الجهاز القضائي ملفات 250 شكوى تلقتها.

34- وتبنت الحكومة عملية أتمتة الخدمات العامة الرئيسية وبعض التدابير في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد وذلك بهدف تحسين كفاءة الأداء. و دشنت هيئة الاستخبارات المالية نظام مكافحة غسل الأموال وهو برنامج متكامل تماماً وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتستخدمه وحدات الاستخبارات المالية في جميع أنحاء العالم للحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا نظام إلكتروني للتحليل والإبلاغ معد لاستخدام جميع المؤسسات المالية وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية و48 في المائة من مكاتب صرف العملات الأجنبية وتحويل الأموال. وقامت هيئة التفتيش الحكومية بأتمتة نظامها الخاص بإعلان الأصول والخصوم للقادة العموميين وجميع موظفي الخدمة المدنية، لكي تتمكن من زيادة عدد ما تتناوله من إعلانات وعمليات للتحقق منها. وتقوم الهيئة المعنية بالمشتريات العامة والتصرف بالأصول بتدشين نظام الاشتراء الحكومي الإلكتروني الذي هو أحد الإصلاحات التي من شأنها أن تحسن الكفاءة والشفافية والمساءلة في مجال الاشتراء ومكافحة الفساد. وللغضاء على الإفلات من العقاب، تم تعزيز دائرة مكافحة الفساد بالمحكمة بإضافة المزيد من القضاة. وخلال السنتين الماليتين 2017/2016 و2021/2020، أُقفلت الدائرة ما متوسطه 101,6 في المائة من ملفات القضايا التي نظرت فيها.

3- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان - التوصيات 115 و134 و135 و138

35- وضعت الحكومة ونفذت سياسات تهدف إلى تحقيق المساواة تدريجياً، بما في ذلك من خلال الترويج للسياحة المستدامة بما يتماشى مع الأهداف 8 و9 و10 و13 و14 و15 من أهداف التنمية المستدامة.

36- واتخذت الحكومة خطوات لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" ضمن جملة أمور أخرى لضمان حقوق العمال وحقوق ملكية الأراضي. ووافقت الحكومة على خطة العمل الوطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان للفترة من 2021/2022 إلى 2025/2026، وبدأ تنفيذها.

37- وشكلت الحكومة لجنة تحقيق في المسائل المتعلقة بالأراضي في عام 2017، نظرت في أمور أخرى من بينها القانون والعمليات والإجراءات التي تدار بها الأراضي وتسجل في أوغندا وفعالية آليات تسوية المنازعات المتاحة للأشخاص المتورطين في منازعات على أراض. وقدمت اللجنة تقريراً من المقرر أن يناقشه مجلس الوزراء، وستستردد الإصلاحات في قطاع الأراضي بتوصياته.

38- وتضع وزارة الأراضي والإسكان والتنمية الحضرية ووزارة العدل اللمسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية الوطنية للإخلاء. وتقوم وزارة الأراضي بتطوير بنك بيانات القيم الوطنية من أجل وضع قيم موحدة لمختلف المناطق في جميع أنحاء البلاد، وهذا يساعد بدوره على توحيد معدلات التعويض، وأطلقت نظام المعلومات الوطني في المكاتب الإقليمية التابعة للوزارة. وأصدرت الوزارة شهادات ملكية عرفية لأصحاب الأراضي العرفيين، وهي بصدد إضفاء الطابع الرسمي على جمعيات الأراضي المجتمعية في

كاراموجا من أجل توفير ضمان الحياة. وتشكل المرأة ثلث مكون لجان أراضي المنطقة ومجالس أراضي المنطقة في كاراموجا من أجل ضمان مصالح المرأة في القرارات التي تؤثر على وضع الأراضي.

39- وأبرمت هيئة الحياة البرية الأوغندية اتفاقات تعاونية مع شركات خاصة وجمعيات مجتمعية لضمان استعادة المجتمعات المحلية من استغلال الموارد الطبيعية من خلال مطالبة كل شركة تستغل الموارد الطبيعية في المنتزهات الوطنية بدفع نسبة مئوية من الرسوم لتطوير المجتمع المحلي. ووضعت هيئة الحياة البرية الأوغندية اتفاق درب الباتوا مع جمعية تنمية شعب الباتوا لرفع مستويات معيشة هذا لشعب والترويج لمنتجاته الثقافية. وأجري تقييم للأثر البيئي والاجتماعي لمشروع تيلنغا وكاروما لضمان معالجة قضايا المجتمع المحلي قبل بدء المشروعين؛ ولا يزال تقييم الأثر البيئي لمشروع كنج فيشر مستمراً.

40- وأعدت هيئة الحياة البرية الأوغندية ومكتب رئيس الوزراء توطين المتعددين الذين طردوا من متنزه جبل إغون الوطني إلى أمانانغ كيسيتو. وخصصت هيئة الحياة البرية الأوغندية ميزانية للتعويض عن بحيرة مבורو، ووضعت ورحلت أشخاصاً تعدوا على محمية كاروما وكاوتونغا للحياة البرية. وشكلت الحكومة لجنة جديدة للنظر في المنازعات على الأراضي في 'أبا' في محمية شرق مادي للحياة البرية.

التعليم الجيد - التوصيات 115-51 ومن 115-123 إلى 115-128

41- واصلت الحكومة تنفيذ إجراءات إيجابية في المدارس ومعاهد التعليم العالي لضمان حصول الجميع على تعليم جيد بما يتماشى مع الأهداف 4 و5 و10 من أهداف التنمية المستدامة. وقامت بذلك من خلال خفض علامات قبول الفتيات في المستوى الأول والمستوى الخامس من المرحلة الثانوية و1,5 نقطة إضافية للقبول بمعاهد التعليم العالي.

42- وواصلت الحكومة وضع سياسات موضع التنفيذ لضمان الحصول على التعليم، بما في ذلك السياسة الوطنية المنقحة للمساواة بين الجنسين في التعليم لعام 2016؛ والخطة الاستراتيجية الوطنية لتعليم البنات للفترة 2014-2019؛ والاستراتيجية الوطنية لإنهاء زواج الأطفال وحمل المراهقات لفترة 2015-2020 وهي قيد الاستعراض. ووضعت الحكومة موضع التنفيذ تدخلات شتى للحيلولة دون ترك الفتيات للمدرسة، بما في ذلك مبادئ توجيهية لكبار المعلمين والمعلمات لعام 2020 لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للفتيات والفتيان في المدارس، ومبادئ توجيهية للمدارس تتعلق بإدارة النظافة الصحية للحاضنات لعام 2021؛ ومبادئ توجيهية بشأن منع حمل المراهقات وإعادة دخول الأمهات المراهقات إلى المدارس لعام 2020؛ ووضعت اللمسات الأخيرة على تقييم الأثر التنظيمي لسياسة الصحة المدرسية للحصول على موافقة مجلس الوزراء عليه. ووضعت الحكومة المبادئ التوجيهية الوطنية لبرنامج التوجيه والإرشاد لمعاهد ما بعد المرحلة الابتدائية لعام 2017.

43- ووضعت الحكومة سياسة التعليم والتدريب المهنيين التقنيين (2019) ووافقت عليها، وتحدد هذه السياسة اتجاهات وإطاراً مؤسسياً جديدين لتوجيه تقديم التعليم والتدريب المهنيين التقنيين في جميع المستويات، والمبادئ التوجيهية لتشغيل الموظفين في المدارس والمعاهد الخاصة لعام 2017. وواصلت الحكومة ضمان الحصول على التعليم عن طريق فتح جامعات حكومية على الصعيد الإقليمي، و117 مدرسة إضافية من مدارس التعليم الثانوي التحضيري في مقاطعات فرعية ليس فيها مدرسة ثانوية عامة، وتقديم منح لـ 182 مدرسة ثانوية أهلية لتعزيز برنامج التعليم الثانوي الشامل. ونفذت الحكومة سياسة توفير مدرسة ابتدائية واحدة على الأقل لكل أبرشية، ومكنت هذه السياسة 84 في المائة من الأطفال الذين يعيشون في دائرة نصف قطرها 3 كيلومترات من الوصول إلى مدرسة ابتدائية.

44- وارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي من 254 043 طالباً في السنة المالية 2016/2015 إلى 275 254 طالباً بحلول نهاية السنة المالية 2019/2018. وارتفعت نسبة

التحاق الإناث بالمدارس بنسبة 10,5 في المائة من 113 210 طالبات في السنة المالية 2016/2015 إلى 125 064 طالبة في السنة المالية 2019/2018 في قطاع التعليم العالي. وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بنسبة 33,8 في المائة من مجموع إجمالي قدره 1 457 277 متعلماً في السنة المالية 2016/2015 إلى 1 949 248 متعلماً في السنة المالية 2020/2019. وارتفعت نسبة الالتحاق ببرامج اكتساب المهارات الرسمية في مجال التعليم والتدريب المهنيين التقنيين في مجال الأعمال 21,8 في المائة من 48 072 طالباً في السنة المالية 2016/2015 إلى 58 568 طالباً في السنة المالية 2020/2019. وبدءاً من السنة المالية 2020/2016، صارت الإناث يشكلن 60,9 في المائة من المتعلمين في برامج التعليم والتدريب المهنيين التقنيين في مجال الأعمال غير الرسمية. وارتفع عدد المتحقين بالمدارس الابتدائية في القطاع الفرعي بنسبة 24,5 في المائة من 8 655 924 متعلماً في السنة المالية 2017/2016 إلى 10 777 846 متعلماً في السنة المالية 2020/2019. وارتفع عدد المتحقين بالتعليم الابتدائي العام بنسبة 8 في المائة (536 376 تلميذاً) من 7 036 366 تلميذاً في السنة المالية 2016/2015 إلى 7 572 742 تلميذاً في السنة المالية 2021/2020. ويشير ملخص التعليم لعام 2017 إلى أنه من بين 8 840 589 تلميذاً مسجلاً في جميع المدارس الابتدائية، كانت نسبة 11,8 في المائة منهم أيتاماً وأن إجمالي عدد الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة المسجلين بالمدارس الابتدائية بلغ 172 846 طفلاً، ومن أصل هذا العدد كانت نسبة الذكور 52,6 في المائة ونسبة الإناث 47,4 في المائة.

45- ومن أجل تحسين جودة التعليم، جرى تطوير سياسة وطنية للمعلمين (2019) لتلبية احتياجات أخرى من بينها تدريب المعلمين وتوظيفهم ونشرهم وتحفيزهم. وارتفع معدل توظيف معلمي المدارس الثانوية بمقدار 9 873 معلماً بين السنة المالية 2016/2015 والسنة المالية 2021/2020 مما أدى إلى تحسين نسبة المعلمين إلى الطلاب من 1:22 إلى 1:17 بين عامي 2016 و2020. وبالإضافة إلى ذلك، جرت زيادة مرتبات معلمي المدارس الابتدائية من 380 000 شلن أوغندي في عام 2016 إلى 499 684 شلناً أوغندياً في أيار/مايو 2020. وزادت الحكومة المال المخصص في الميزانية للتفتيش والمراقبة في المؤسسات التعليمية بنسبة 73 في المائة من 8,83 بلايين شلن أوغندي في السنة المالية 2017/2016 إلى 15,46 بليون شلن أوغندي في السنة المالية 2021/2020. وارتفع إجمالي مخصصات الميزانية لقطاع التعليم من 20 401,33 بليون في السنة المالية 2017/2016 إلى 35 732,12 بليون في السنة المالية 2021/2020. وجرى توفير تمويل قدره 14,4 شلناً أوغندياً سنوياً لشراء مواد تعليمية للمدارس الابتدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الحق في الحصول على غذاء كاف - التوصية 115-35

46- واصلت الحكومة ضمان حصول الجميع، لا سيما الضعفاء، على غذاء مغذ وكاف، وهي تتخذ خطوات لإنهاء جميع أشكال سوء التغذية وفقاً للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

47- وعكفت الحكومة خلال السنوات الخمس الأخيرة على تنفيذ مشروع أوغندا المتعدد القطاعات للأمن الغذائي والتغذية في أكثر خمس عشرة مقاطعة أوغندية تعاني من سوء التغذية، بدليل مستويات النقرم والتنوع الغذائي فيها. وبنهاية الأعوام الخمسة الماضية، حقق المشروع نجاحاً بلغت نسبته 80 في المائة.

48- وتعكف الحكومة على تنفيذ برنامج "عملية تكوين الثروة" منذ عام 2013، الذي يركز جزئياً على تحسين دخل الأسر المعيشية، لا سيما الأشخاص الأكثر ضعفاً في المناطق الريفية، بمن فيهم النساء والشباب. وعزز ذلك الأمن الغذائي وأمن الدخل، وسهل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم الصناعة التحويلية المحلية. وكشفت دراسة استقصائية وطنية للأسر المعيشية في أوغندا قام بها مكتب

الإحصاء الأوغندي للفترة 2016/2017 أن 39 في المائة من الأسر في أوغندا تعمل في اقتصاد الكفاف مقارنة بنسبة 68 في المائة التي توصل إليها التعداد الوطني للسكان والإسكان في عام 2014. وبموجب برنامج عملية تكوين الثروة، تمت الموافقة على برنامج جديد يسمى نموذج تنمية الأبرشية يغطي جميع الأبرشيات في البلاد لمساعدة هذه الأسر التي تبلغ نسبتها 39 في المائة للارتقاء إلى اقتصاد المال في السنوات الخمس المقبلة اعتباراً من 1 تموز/يوليه 2021.

49- بالإضافة إلى ذلك، تهدف مبادرة إيميوجا الرئاسية بشأن الثروة وخلق فرص العمل التي أطلقت في عام 2019 إلى تمكين الأشخاص اقتصادياً في إطار مجموعات المهارات المتخصصة المحددة أو المنتمين إلى مجموعة مصالح محددة مسجلة في جمعيات التوفير والائتمان التعاونية على مستوى الدوائر الانتخابية والأبرشيات. ويجري في إطار المبادرة تسجيل الأفراد الأكثر ضعفاً في جمعيات التوفير والائتمان التعاونية، ويمنحون مالياً للمبادرة بإقامة مشاريع تدر عليهم الأموال.

50- وازداد حجم الإنتاج الزراعي للمحاصيل الرئيسية مثل الموز والذرة تدريجياً على مر السنين. وازداد إنتاج الموز من 4 623 000 طن في السنة المالية 2015/2016 إلى 4 660 000 طن في السنة المالية 2017/2018.

51- وتم تعزيز برنامج دعم الدخل المباشر في إطار منحة المساعدة الاجتماعية بشأن التمكين من خلال تعميم البرنامج على الصعيد الوطني على جميع كبار السن الذين بلغوا سن الثمانين فما فوق لتمكين كبار السن المعرضين للأذى. ويحصل كل مستفيد من كبار السن على 25 000 شلن استحقاقاً شهرياً يدفع له كل ثلاثة أشهر.

52- وانخفضت النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من النقرم من 33 في المائة إلى 29 في المائة في السنة المالية 2016/2017 من خلال تشجيع الرضاعة الطبيعية حصراً لمدة ستة أشهر والرضاعة الطبيعية الغالبة لغاية 23 شهراً.

الحق في بيئة نظيفة وصحية - التوصية 115-16

53- اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز التوسع الحضري المستدام والشامل للجميع، بما في ذلك من خلال التخطيط المستدام بما يتماشى مع الهدفين 3 و11 من أهداف التنمية المستدامة.

54- ووافقت الحكومة على السياسة الحضرية الوطنية لعام 2017، التي تسعى إلى معالجة التنمية الحضرية المكانية المتكاملة، وتيسير التنمية الإقليمية المتوازنة، وتعزيز القدرة التنافسية الحضرية والإنتاجية لخلق فرص عمل، وتشجيع حفظ البيئة الحضرية، وآليات التخفيف من آثار تغير المناخ وتبنيها، والحوكمة الرشيدة. وبناء على ذلك، أنشئت 15 مدينة جديدة لدعم النمو المتوازن في البلد، وأعدت مبادئ توجيهية بشأن تغير المناخ لتوجيه التخطيط المالي لتغير المناخ. ولا تزال عمليات بناء قدرات المجالس الحضرية تجرى في مناطق مختلفة تركز على الإنتاجية والقدرة التنافسية في المناطق الحضرية.

الحق في الصحة - التوصيات 115-59 ومن 115-113 إلى 115-122

55- واصلت الحكومة اتخاذ خطوات لضمان أن يحقق البلد تغطية شاملة للرعاية الصحية بما يتماشى مع الأهداف 3 و5 و10 و17 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك اتخاذ تدابير قوية للحد من وفاة المواليد ووفيات الرضع والأمهات.

56- وأقر البرلمان مشروع قانون التأمين الصحي الوطني لعام 2021، وإن كان المشروع لا يزال ينتظر موافقة فخامة الرئيس عليه وفق ما يقتضيه القانون. ويسعى مشروع القانون إلى توفير الرعاية

الصحية الشاملة لجميع الأوغنديين عن طريق تأمين سكان الوطن ضد ارتفاع التكاليف التي لا يمكن التنبؤ بها للرعاية الصحية الجيدة.

57- ووفقاً لنظام معلومات الإدارة الصحية، جرى انخفاض بنسبة 17 في المائة في حالات وفيات الأمهات من 119 حالة ولادة في مرافق من أصل 100 000 حالة في السنة المالية 2016/2015 إلى 99 حالة من أصل 100 000 حالة في السنة المالية 2020/2019. وكان هذا نتيجة تدخلات متعددة مثل تحسين التمويل لبرنامج الصحة الإنجابية وصحة الأمومة والموليد والأطفال والمراهقين بما في ذلك تنفيذ برامج التمويل القائمة على النتائج، وتحسين سلسلة التوريد لسلع الصحة الإنجابية، وتوظيف المزيد من عمال الصحة وخاصة القابلات، فضلاً عن زيادة عدد المرافق الصحية ذات المستوى الأدنى التي تقدم الرعاية الأساسية في حالات الولادة الطارئة ورعاية حديثي الولادة من بين أمور أخرى.

58- وتبلغ نسبة الحصول على الرعاية الصحية حالياً (قياساً على نسبة الأشخاص الموجودين داخل دائرة نصف قطرها 5 كيلومترات من مرفق صحي) 91 في المائة (وفق دراسة استقصائية وطنية للأسر المعيشية في أوغندا لفترة 2020/2019) مقارنة بنسبة 84 في المائة في عام 2016، و81 في المائة في مرافق الرعاية الصحية الأولية ذات المستوى الأدنى (المراكز الصحية من الدرجة الرابعة) التي توفر عمليات ولادة قيصرية مقارنة بنسبة 60 في المائة قبل خمس سنوات. وتم توسيع نطاق مبادرات تحسين نوعية الرعاية في فترة ما حول الولادة مثل مراجعات وفيات الأمهات والوفيات في فترة ما حول الولادة لتحليل وفيات الأمهات والوفيات في فترة ما حول الولادة ووضع تدابير لمعالجة أسباب الوفيات التي يمكن الوقاية منها. وعلى الرغم من أن معدل وفيات الرضع يقدر بـ 43 وفاة لكل 1000 مولود حي (وفق دراسة استقصائية وطنية للأسر المعيشية في أوغندا عام 2016)، فإن مؤشرات صحة الطفل الأخرى مثل معدلات المواليد المتوفين قد انخفضت بشكل ملحوظ من 13 مولوداً ميتاً لكل 1 000 مولود حي في السنة المالية 2016/2015 إلى 9 مواليد لكل 1 000 مولود حي في السنة المالية 2020/2019. (نظام معلومات إدارة شؤون الصحة)

59- وزادت مخصصات الصحة في الميزانية في السنوات الخمس الماضية من 1,271 تريليون شلن أوغندي في السنة المالية 2016/2015 إلى 3,3 تريليونات شلن في السنة المالية 2022/2021. وتُقسم الأموال بشكل منصف باستخدام صيغة لتخصيص الأموال في الميزانية تتضمن متغيرات مثل التجمعات السكانية، وعبء المرض والموقع الجغرافي. وفي السنوات الخمس الأخيرة، ارتفع عدد المستشفيات المركزية الوطنية في أوغندا من مستشفيين اثنين إلى 5 مستشفيات؛ وزاد عدد المستشفيات المتخصصة من مستشفيين اثنين إلى 5 مستشفيات؛ وتم تجديد مستشفيين عامين (كايونغا ويومبي) وتوسيعهما وتجهيزهما ورفع مستواههما إلى مستوى المستشفيات المركزية الإقليمية. واكتمل تحديث ما مجموعه 158 مركزاً صحياً من الدرجة الثانية في السنتين الماليتين 2019/2018 و2020/2019 في إطار برنامج إصلاح التحويلات المالية الحكومية في أوغندا. ويجري تحديث 173 مركزاً متبقياً على مراحل في إطار برامج مختلفة؛ وبرنامج التحويلات المالية الحكومية في أوغندا ومشروع تحسين الصحة الإنجابية للأم وصحة الطفل في أوغندا ومشروع تطوير البنية التحتية لكاراموجا.

60- وبدأ تقييم وطني للبيئة القانونية والسياساتية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2021 لتقييم إلى أي مدى تكفل القوانين والأنظمة والسياسات القائمة الحماية للمتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية وسيسترشد بهذا التقييم في وضع خطة عمل. واعتمدت أوغندا سياسة الاختبار والعلاج، كما حسنت بشكل فعال العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة عالية الفعالية للأطفال والمراهقين والبالغين. وبدأ العمل بخط ثالث لعلاج الفيروسات العكوسة لتدبر أمور الأطفال والمراهقين والبالغين الذين لم يفلح العلاج معهم. وسجلت أوغندا انخفاضاً نسبته 42 في المائة في الإصابات الجديدة

بفيروس نقص المناعة البشرية من 66 000 في عام 2015 إلى 37 000 في عام 2020. وانخفضت الإصابات في فترة ما حول الولادة من أكثر من 20 000 إصابة جديدة في عام 2011 إلى حوالي 5 600 إصابة جديدة في عام 2019. وطرأت زيادة في تغطية العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة من 64 في المائة في السنة المالية 2015/2016 إلى 89 في المائة في السنة المالية 2019/2020.

61- وجرى تعزيز نظام المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الصحة لضمان الإبلاغ الكامل وفي حين وقته عن البيانات الجيدة لتيسير اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة. ونقحت أدوات نظام المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الصحة لتلبية الاحتياجات من البيانات على جميع المستويات، كما جرى تحديث برنامج المعلومات الصحية في المقاطعات. وتحسن كذلك توقيت التقارير الشهرية لنظام المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الصحة المرسل من المرافق الصحية بنسبة 8 في المائة من 79 في المائة في السنة المالية 2015/2016 إلى 85 في المائة في السنة المالية 2019/2020، كما تم الحفاظ على اكتمال تقارير نظام المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الصحة (105 تقارير شهرية لنظام المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون الصحة) بنسبة اكتمال تزيد عن 95 في المائة. وشرعت الحكومة في رقمنة نظام المعلومات الصحية، وعممت نظام السجلات الطبية الإلكترونية على 11 مستشفى مركزياً إقليمياً لتعزيز كفاءة البيانات وجودتها. وتقوم وزارة الصحة حالياً بوضع سجلات وطنية لتبادل المعلومات الصحية (العميل، وعمال الصحة، والمرافق الصحية، والمنتجات الصحية).

62- وأظهرت الدراسة الاستقصائية لمؤشر الملاريا انخفاضاً بنسبة 50 في المائة في انتشار الملاريا من 19 في المائة في عام 2014 إلى 9,1 في المائة في عام 2019. وفي وقت لاحق، انخفض عدد الوفيات الناجمة عن الإصابة بمرض الملاريا لكل 100 000 شخص من 21 وفاة في عام 2015 إلى 8,3 وفيات في عام 2019. وتجري إدارة ما لا يقل عن 90 في المائة من إصابات الملاريا كما ينبغي الأمر في المرافق الصحية، وفي المجتمعات المحلية للحيلولة دون وقوع وفيات بسبب تأخر بدء العلاج.

4- الحقوق المدنية والسياسية

الحق في المشاركة في الشؤون العامة - التوصيات 87-115 و 104-115 و 105-115 و 107-115 و 108-115

63- اتخذت الحكومة خطوات لضمان حق المواطنين في المشاركة في الشؤون السياسية والعامة وفقاً للهدفين 16 و 10 من أهداف التنمية المستدامة.

64- وعدلت الحكومة قوانين انتخابية مثل: قانون (تعديل) الانتخابات الرئاسية لعام 2020؛ وقانون (تعديل) منظمات الأحزاب السياسية لعام 2020؛ وقانون (تعديل) اللجنة الانتخابية لعام 2020، وقانون (تعديل) الانتخابات البرلمانية لعام 2020؛ وقانون (تعديل) (رقم 2) الانتخابات البرلمانية لعام 2020؛ ويتضمن قانون (تعديل) الحكومات المحلية لعام 2020 وقانون (تعديل) (رقم 2) الحكومات المحلية لعام 2020، من بين أمور أخرى، توصيات قدمتها المحكمة العليا. وشملت هذه التعديلات زيادة الوقت الذي يمكن فيه تقديم التماس انتخابي من 10 أيام إلى 15 يوماً وفترة البت في التماس انتخابي من 30 إلى 45 يوماً، وأحكاماً تتعلق باستخدام التكنولوجيا، واستخدام وسائل الإعلام الحكومية، وتقييد مشاركة الموظفين العموميين في الحملات الانتخابية.

65- وتم تسجيل المواطنين على نطاق واسع لضمان مشاركة الجميع في الشؤون السياسية والعامة. وتواصل الهيئة الوطنية لتحديد الهوية والتسجيل تسجيل جميع المواطنين مما ييسر، من بين أشياء أخرى،

حق المواطنين في التصويت. وسجلت اللجنة الانتخابية ما مجموعه 18 103 603 ناخبين للمشاركة في الانتخابات العامة للفترة 2021/2020 من أصل ما يقدر بـ 19,5 مليون ناخب مستوف للشروط.

66- ويجري تعيين اللجنة الانتخابية، رهناً بأحكام المادة 60 من الدستور، عن طريق ترشيح أعضاء توافق عليهم لجنة التعيينات في البرلمان ويعينهم الرئيس. ويرأس لجنة التعيينات في البرلمان رئيس البرلمان وتتألف عضويتها من نائب رئيس البرلمان وزعيم المعارضة وأعضاء البرلمان الذين يمثلون الأحزاب السياسية والمستقلين. واللجنة مخولة تماماً بتأييد أو رفض أي ترشيح.

67- وتعتمد اللجنة الانتخابية مراقبين للعملية الانتخابية برومتها وتشجع الأحزاب السياسية/المرشحين المستقلين على ترشيح وكلاء للمشاركة في جميع الأنشطة الانتخابية. كما تقوم اللجنة الانتخابية بمواءمة جداول مواعيد الحملات الانتخابية لجميع المرشحين لضمان تخصيص وقت ومساحة متساويين لهم للقيام بحملاتهم الانتخابية. وتماشياً مع ولاية لجنة حقوق الإنسان الأوغندية المتمثلة في رصد حالة حقوق الإنسان في البلد وإعداد تقارير عنها، فإنها تتمتع بمركز مراقب أثناء الانتخابات، وتقوم برصد مدى احترام حقوق الإنسان وتصدر تقريراً خاصاً عن ذلك خلال الدورة الانتخابية.

68- ووضعت آليات موضع التنفيذ لمعالجة المسائل الخلافية التي تنشأ أثناء العملية الانتخابية. ويضم المنتدى الاستشاري الوطني جميع الأحزاب السياسية. ويوفر منتدى الحكماء الذي يمثل كبار رجال ونساء الدولة مساحةً محايدة للحوار ويوفر منبراً غير حكومي للمواطنين والجهات السياسية الفاعلة لتبادل الأفكار وبناء توافق في الآراء بشأن القضايا ذات الأهمية الوطنية. وتجمع المنظمة المشتركة بين الأحزاب للحوار بين الأحزاب السياسية المتمثلة في البرلمان لمعالجة الخلافات التي تنشأ بين الأحزاب السياسية. وخلال الانتخابات العامة في الفترة 2021/2020، استمعت اللجنة الانتخابية إلى ما مجموعه 462 شكوى وبتت فيها. وقدمت عدة التماسات انتخابية إلى محاكم مختلفة بشأن التزوير والعنف في الانتخابات، بما في ذلك التماس يتعلق بالانتخابات الرئاسية. وأقل ملف بعضها في حين لا يزال البعض الآخر في نظام المحاكم.

الحق في عدم التعرض للتعذيب - التوصيات 4-115 و 5-115 و 6-115 و 7-115

69- اتخذت الحكومة خطوات لوضع تدابير فعالة لمنع أي أعمال تعذيب وغيرها من أشكال سوء المعاملة بما يتماشى مع الهدفين 10 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

70- ولكفالة التنفيذ الفعلي لقانون منع التعذيب وحظره، اعتمدت الحكومة أنظمة منع التعذيب وحظره لعام 2017، التي تنص، من بين أمور أخرى، على آلية لتقديم الشكاوى والتحقق فيها. وقام مجلس الوزراء بتغيير سياساتي لكي يجعل فرادى الوزارات والإدارات والوكالات مسؤولة عن دفع تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وأوعزت وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بموجب "تعميم طلب الميزانية"، (المرجع: BPD 86/107/02) لعام 2016، للوزارات والإدارات والوكالات بأن تسدد من مخصصاتها في إطار الإنفاق المتوسط الأجل جميع الالتزامات المتعلقة بدفع ما تقرره المحاكم من تعويضات ناشئة عن إجراءات اتخذتها تلك الوزارات والإدارات والوكالات.

71- واتخذت الأجهزة الأمنية خطوات لكفالة الامتثال لقانون منع التعذيب وحظره. وتعمل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بدليل تدريبي في مجال حقوق الإنسان أدمج في مناهج التدريب العسكري، وأقرت قوة الشرطة الأوغندية سياسة لحقوق الإنسان لتحسين إطار تعزيز احترام أفراد الشرطة لحقوق الإنسان. وروعت في الأوامر الدائمة المتعلقة بالسجون لعام 2017 أحكام قانون منع التعذيب وحظره بما في ذلك حظر التعذيب وتجريمه.

72- ومن أجل تعزيز قدرة الأجهزة الأمنية على منع أعمال التعذيب، واصلت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وقوة الشرطة الأوغندية، وخدمات دائرة السجون الأوغندية، بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان الأوغندية، ومنظمات المجتمع المدني، مثل المركز الأفريقي لعلاج ضحايا التعذيب، ومركز حقوق الإنسان في أوغندا، تدريب أفراد الشرطة على استخدام وسائل غير قسرية لانتزاع المعلومات وعلى أحكام قانون منع التعذيب وحظره وذلك من أجل منع التعذيب. ودربت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أكثر من 10 آلاف ضابط على التقيد بأحكام قانون منع التعذيب وحظره وأدمجت هذا القانون في المناهج الدراسية لمدارس التدريب العسكري. وفي السنة المالية 2021/2020، دربت قوة الشرطة الأوغندية 10 515 من أفراد الشرطة على الالتزام بأحكام قانون منع التعذيب وحظره. وخضع أكثر من 95 في المائة من موظفي السجون للتدريب في مجال حقوق الإنسان باعتبار هذا التدريب وحدة من وحدات التدريس الأساسية في أكاديمية السجون ومدارس التدريب. ورعت أمانة برنامج الحوكمة والأمن أكثر من 30 موظفاً من موظفي دائرة السجون الأوغندية و85 موظفاً من موظفي قوة الشرطة الأوغندية للالتحاق بدورة دراسية للحصول على دبلوم في حقوق الإنسان في مركز تطوير القانون في كمبالا.

73- ووضعت لجنة حقوق الإنسان الأوغندية دليلاً تفسيراً لقانون منع التعذيب وحظره يشرح أحكام القانون. وقام مركز حقوق الإنسان في أوغندا، بالاشتراك مع لجنة حقوق الإنسان الأوغندية والمركز الأفريقي لمعالجة ضحايا التعذيب، بتأليف كتيب إرشادي عن تطبيق معايير ومبادئ حقوق الإنسان عند إنفاذ قانون منع التعذيب وحظره، ووزع على ضباط السجون. وأعدت لجنة حقوق الإنسان الأوغندية مواد إعلامية وتعليمية واتصالية، مثل الملصقات، عن قانون منع التعذيب وحظره فضلاً عن نسخ من القانون.

74- وتقوم الإدارة القانونية وحقوق الإنسان بمقر السجون بزيارات منتظمة إلى وحدات السجون لتوعية الموظفين والسجناء بحقوقهم والتزاماتهم الإنسانية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، أجرت لجنة حقوق الإنسان الأوغندية 3 207 عمليات تفتيش في أماكن الاحتجاز. وتشمل تدخلات اللجنة خلال زيارات الرصد خفض رتبة قادة العنابر المتهمين بمضايقة السجناء وضربهم، وتوبيخ المسؤولين، بما في ذلك طلب اتخاذ إجراءات تأديبية بحق الضباط، وفتح باب الشكاوى ضد المسؤولين الذين اتهموا، من بين أمور أخرى، بارتكاب أعمال تعذيب.

75- وواصلت اللجنة، من خلال محاكمها، منح تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب. وحصل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على 370 مليون شلن أوغندي في عام 2016، و1,66 بليون شلن أوغندي في عام 2017 و1,002 بليون شلن أوغندي في عام 2018. وفي السنوات المالية من 2018 إلى 2021، تم تأديب ومعاينة 21 موظفاً من موظفي السجون. وشكلت وزارة الدفاع لجنة تعويضات لكفالة دفع تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في حين وقتها. وقدمت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تعويضات لضحايا التعذيب تتراوح قيمتها بين 1 500 000 و14 000 000 000 شلن أوغندي. ومنذ عام 2018، حاکمت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ضباطاً وحكمت عليهم في أكثر من 10 قضايا. وفي السنة المالية 2018/2017، حققت وحدة المعايير المهنية في قوة الشرطة الأوغندية في 461 قضية أبلغ عنها تتعلق بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب. ويوجد مكتب مخصص في قوة الشرطة الأوغندية لمتابعة قرارات المحكمة وضمن دفع التعويضات في حين وقتها.

5- الأشخاص الضعفاء - التوصيات 115-54 و 115-60 و 115-77 و 115-99 و 115-111

76- الحكومة ملتزمة بتطبيق القوانين والسياسات على الجميع، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحقيق تكافؤ الفرص للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد بما يتماشى مع الهدفين 5 و10 من أهداف التنمية المستدامة.

77- وتتناول سياسة تكافؤ الفرص لعام 2006 بصيغتها المعدلة في عام 2020 جميع قضايا الإجراءات الإيجابية لمصلحة الفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك النساء والأطفال واللاجئون والمصابون بالمهق. ولهذه السياسة خطة عمل توجه جميع أصحاب المصلحة في معالجة قضايا الفئات الضعيفة.

78- وعدلت الحكومة قانون الأطفال لعام 2016 ووافقت على السياسة الوطنية للطفل لزيادة تعزيز التدابير الرامية إلى حماية حقوق الطفل. ووضعت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لإنهاء زواج الأطفال وحمل المراهقات، وإطار التنسيق الوطني المتعدد القطاعات للمراهقات (2018/2017-2022/2021) والمبادئ التوجيهية الوطنية لإعادة إدماج الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية (2020)، لتحقيق أمور من بينها تعزيز الجهود الرامية إلى حماية حق الأطفال في التعليم.

79- وزادت الحكومة من تغطية منحة المساعدة الاجتماعية بشأن التمكين من 15 مقاطعة في عام 2015 إلى البلد بأسره في عام 2021. وبحلول عام 2019، تم الوصول إلى 157 949 مسناً، منهم 94 544 امرأة و62 949 رجلاً في 61 مقاطعة، وتم الوصول حتى الآن إلى 304 155 مستفيداً في 146 مقاطعة. ويجري دعم كل شخص من كبار السن بمبلغ قدره 25 ألف شلن أوغندي شهرياً. ودعم برنامج سبل معيشة الشباب 21 308 مشاريع، وكان 33 في المائة من المشاريع في قطاع الزراعة، و28 في المائة في قطاع التجارة و21 في المائة في قطاع الصناعة. ويبلغ مجموع الشباب المستفيدين من البرنامج 251 940 شاباً، وتشكل الإناث نسبة 46 في المائة منهم.

80- وتتعمل الهيئة الوطنية لتحديد الهوية والتسجيل وتسجيل الولادات داخل حدود أوغندا للمساعدة في تحديد هوية المواطنين، وسجلت 30 في المائة من ولادات السكان. ومسجل لدى الهيئة الوطنية 25 429 483 شخصاً يحملون أرقام هوية وطنية مخصصة لهم و18 467 593 شخصاً (16 سنة فما فوق) مؤهلين للحصول على بطاقات هوية وطنية، من بينهم 16 143 593 شخصاً حصلوا على بطاقات هوية.

81- والحكومة ملتزمة بالحد من جوانب التفاوت من خلال تعزيز تكافؤ الفرص للجميع. وخلال هذه الفترة، بنت لجنة تكافؤ الفرص في 1 575 شكوى زاد عددها عن الهدف المحدد بألف شكوى، وهذا يمثل أداء بنسبة 157,5 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تحسن تقديم الخدمات إلى الفئات الضعيفة نتيجة لتعميم وإنفاذ الميزنة المراعية لنوع الجنس والمساواة بين الجنسين على نطاق الحكومة. وتحسن تقديم الخدمات إلى الفئات الضعيفة والأماكن التي يصعب الوصول إليها بنسبة 5 في المائة، من 60 في المائة في السنة المالية 2017/2016 إلى 65 في المائة في السنة المالية 2020/2019.

82- واتخذت تدابير لحماية المصابين بالمهق. ويعترف قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 بالمهق بوصفه فئة من فئات الإعاقة بموجب الجدول (7)3 وينص على إنفاذ وتنفيذ قوانين أوغندا دون تمييز بسبب الإعاقة. وللأطفال المصابين بالمهق الحق في الوصول إلى جميع البرامج الإنمائية في البلد والاستفادة منها والمشاركة فيها. ويحمي القانون أيضاً الأطفال المصابين بالمهق من جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والمعاملة السيئة.

83- وأقر البرلمان قانون منع وحظر التضحية البشرية لعام 2020. وفي عام 2016، أقرت خطة العمل الوطنية لمكافحة التضحية بالأطفال. واعترفت الحكومة بالأشخاص المصابين بالمهق في إطار فئات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنحت إعفاء من ضريبة شراء المستحضرات الواقية من أشعة الشمس. وتلقى ستون شخصاً مصاباً بالمهق فصصاً مجاناً للعينين، وزوجين من العدسات لكل واحد منهم، وزوجاً واحداً من النظارات الشمسية في مستشفى من الدرجة باء في عنتيبي. وتحتفل الحكومة في كل 13

حزيران/يونيه باليوم الدولي للتوعية بالمهق. وفي عام 2020، جمعت اللجنة البرلمانية مبلغ 35 مليون شلن أوغندي من أجل بناء مركز المهق.

حقوق المرأة – التوصيات 8-115 و 9-115 و 10-115 و 12-115 و 13-115

84- اتخذت الحكومة عدة تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بما يتماشى مع الأهداف 1 و 3 و 5 و 8 من أهداف التنمية المستدامة.

85- كما اتخذت الحكومة خطوات لإنفاذ قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لعام 2010، بما في ذلك اعتقال مرتكبي هذه الأفعال وملاحقتهم قضائياً، وإعادة التأهيل والتوعية لمنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وواصلت لجنة حقوق الإنسان الأوغندية، ولجنة تكافؤ الفرص، والمجلس الوطني للإعاقة، ووزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية حملة التوعية لمنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعقدت لجنة حقوق الإنسان الأوغندية اجتماعات حوار مجتمعي في 67 مقاطعة في عام 2016، و56 مقاطعة في عام 2017 و82 مقاطعة في عام 2018 للتوعية بمسائل زواج الأطفال والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

86- وفي عام 2007، قامت الحكومة بمراجعة السياسة الوطنية المتعلقة بنوع الجنس، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كجزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأصدرت الحكومة سياسة العنف الجنسي والجنساني لعام 2016، واستراتيجية الوسائط المتعددة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس لعام 2016 التي تهدف إلى تعزيز وإدامة مشاركة المجتمع في منع العنف القائم على نوع الجنس، والاستراتيجية الوطنية لمشاركة الذكور في منع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له لعام 2017.

87- ويمكن مشروع تنمية روح المبادرة والمهارات النسائية المرأة اقتصادياً إذ يساعدها على الحصول على قروض لإنشاء أعمال تجارية لها دون أن تدفع أي فوائد. ووفقاً لتقارير البرنامج السنوية للسنة المالية 2018/2019، تم تمويل ما مجموعه 8 247 مشروعاً للنساء استفاد منها 103 770 شخصاً. وكان من بين المستفيدين الأمهات العازبات، والأمهات الشابات، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والنساء اللاتي يرأسن أسرماً معيشية، والنساء من سكان الأحياء الفقيرة، والنساء اللاتي يعشن في مناطق يصعب الوصول إليها، والأقليات الإثنية.

حقوق الطفل – التوصيات 20-115 ومن 36-115 إلى 38-115 و 79-115 و 80-115 ومن 84-115 إلى 86-115 و 98-115

88- وضعت الحكومة تدابير مختلفة موضع التنفيذ لتعزيز وحماية حقوق الطفل من أجل ضمان أن يتطور جميع الأطفال إلى أقصى طاقاتهم بما يتماشى مع الأهداف 3 و 4 و 5 و 8 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

89- ووضعت الحكومة السياسة الوطنية للطفل لعام 2020، والسياسة الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2015، من بين أمور أخرى، للحد من حالات زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وحمل المراهقات، وأي أشكال ناشئة أخرى من انتهاكات حقوق الطفل وإساءة معاملته. ويحظر قانون الأطفال لعام 2016، الذي يكمل قانون العمل لعام 2006، تشغيل الأطفال.

90- وتقوم الحكومة بصياغة سياسة تعليمية شاملة لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس، ووضعت خطة عمل وطنية بشأن الأطفال ذوي الإعاقة لعام 2018. وأنشئت الهيئة الوطنية للأطفال. وأصدرت هيئة مجلس مدينة كمبالا قانون حماية الطفل في كمبالا لعام 2019 للتصدي للتجار

بالأطفال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية من أجل تشغيلهم في أعمال تجارية صغيرة واستجداء المال في الشوارع.

91- وفي عام 2017، اقترحت الهيئة القضائية إنشاء محاكم متخصصة بالعنف القائم على نوع الجنس للتعامل مع قضايا العنف القائم على نوع الجنس وذلك تعميماً لنهج موحد إزاء معاملة الجناة وضحايا العنف. وتم البت في ما مجموعه 2 069 قضية في جلسات استثنائية عقدت في الفترة من 2018 إلى 2020. وتعمل المحاكم المتخصصة للأطفال على الصعيد الإقليمي وثمة قضاة معينون مسؤولون عن النظر في قضايا الأطفال. وأنشئت مجالس محلية لمحاكمة الأحداث الجانحين على مستوى المجتمع المحلي. وورد أكثر من 2 957 قضية اعتداء على الأطفال من خلال خط المساعدة الخاص بالأطفال في أوغندا، واختيرت 550 قضية منها لتتظر فيها الإدارة.

92- وأنشأت الحكومة مراكز احتجاز منفصلة للمجرمين الأحداث. ومع ذلك، يجري التركيز على تحويل الأطفال عند الاقتضاء واللجوء إلى الاحتجاز كملاذ أخير مما أدى إلى زيادة معدل التحويل إلى 76,3 في المائة في عام 2018.

93- وفي عام 2019، وضعت الحكومة برنامجاً لإعادة توطين أطفال الشوارع، وقامت بتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان أن يكون للأطفال الذين يعيشون في الشوارع وفي مؤسسات الكفالة الحق في العيش لدى أسرة والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وخلال السنة المالية 2021/2020، قامت الحكومة بإعادة تأهيل وإعادة توطين 113 طفلاً من أطفال الشوارع، ودعمت 550 طفلاً من الأطفال المخالفين للقانون لحضور جلسات محاكمة. كما دعمت تسع مؤسسات بالمواد الغذائية وغير الغذائية، وقدمت المواد الغذائية وغير الغذائية في مركزين للمهارات يستهدفان 66 شاباً من بين آخرين.

الأشخاص ذوو الإعاقة - التوصيات من 115-129 إلى 115-131

94- سنت الحكومة قانون الصحة النفسية لعام 2018 بهدف تحسين علاج ورعاية الأشخاص المصابين بأمراض نفسية في أوغندا وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 الذي ينص، من بين أمور أخرى، على احترام حقوق الإنسان وحريات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من حقوق الإنسان وإعلاء شأنها، وإعادة تأسيس المجلس الوطني للإعاقة بوصفه المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير حصص وظيفية. وخلال السنة المالية 2021/2020، استفادت 243 مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة من المنحة الخاصة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة التي بلغت قيمتها 1,239 مليون شلن أوغندي ووصلت إلى 943 ذكراً و906 إناث. وزادت الحكومة الموارد المخصصة للمجلس الوطني للإعاقة لرصد وتنسيق الأعمال المتصلة بالإعاقة. وأعد المجلس تقريراً سنوياً عن الإعاقة وأجرى بحثاً ونشر نتائجها المتعلقة بالتمكين الاقتصادي ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل الدعوة إلى إدماج المعوقين.

95- وكانت السلطة القضائية سباقة في توضيح حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والدفاع عنها. وفي الالتماس الدستوري لمركز الصحة وحقوق الإنسان والتنمية وأنور ضد المدعي العام (رقم 64 لعام 2011)، وجدت المحكمة الدستورية لأوغندا 14، (30 تشرين الأول/أكتوبر 2015) أن استخدام كلمتي "معتوه" و"أبله" في قانون العقوبات وقانون المحاكمات بعد صدور قرار الاتهام تتعارض مع المواد 20 و21(1)(2)(3) و24 و28 من الدستور لأنهما تحطمان من قدر الإنسان وتجردانه من إنسانيته، وهما مهينتان، ومن ثم فقد شُطبتا وُعدلتا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

96- وواصلت لجنة تكافؤ الفرص ولجنة حقوق الإنسان الأوغندية، والمجلس الوطني للإعاقة جهود التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتوظف محطات التلفزيون مترجمي لغة الإشارة، وتطبع التقارير

السنوية للجنة حقوق الإنسان الأوغندية بطريقة برايل، وما برحت الحكومة في طليعة المحتفلين باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في 3 كانون الأول/ديسمبر من أجل التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل قانون الهيئة المعنية بالمشتريات العامة والتصرف بالأصول لعام 2019 للاحتفاظ بنسبة 30 في المائة من عقود المشتريات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب.

المهاجرون واللاجئون - التوصيات 61-115 و 132-115 و 81-115 و 133-115

97- تهدف سياسة اللاجئين في أوغندا إلى تمكين اللاجئين ومنح طائفة واسعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية هدفها أن تمكن اللاجئين من الاعتماد على أنفسهم. وأوغندا لديها برنامج استراتيجي لتحويل المستوطنات، وهو إطار متكامل شامل لتدبير شؤون اللاجئين يراعي الطبيعة المطولة للتهجير وتأثيره على المجتمعات المضيفة. وأوغندا من أوائل البلدان في العالم التي وفقت بين خطتها للاستجابة للاجئين مع خطة التنمية الوطنية التي تنادي بمبدأ "عدم ترك أحد وراء الركب".

98- وتحظى جميع مستوطنات اللاجئين بخدمات مثل حماية الشرطة والمرافق الصحية والخدمات النفسية والاجتماعية والخدمات القانونية ودعم سبل كسب العيش التي توفر مساحة آمنة للاجئين، لا سيما الفتيات والنساء. وفي 25 كانون الثاني/يناير 2019، أطلقت وزارة الصحة خطة الاستجابة المتكاملة للاجئين للقطاع الصحي، لفترة 2019-2024 التي تم تصميمها على غرار الأولويات الصحية الوطنية ومبادئ تعزيز النظم الصحية وتوفير الخدمات المتكاملة لضمان الوصول العادل والمنسق تنسيقاً جيداً للاجئين والمجتمعات المضيفة إلى الخدمات الصحية.

99- وبفضل الدعم الذي تقدمه المستشفيات المركزية الإقليمية/الوطنية إلى المستوطنات، تتاح خدمات التوعية المتخصصة بشكل روتيني وتقوم بتنفيذها الرابطات الطبية المتخصصة وكليات الطب. وعلى مستوى المجتمع المحلي، أنشئت أفرقة صحة قروية في مستوطنات اللاجئين وفقاً لاستراتيجية وزارة الصحة. وتحمل هذه الأفرقة مسؤولية الترويج للرعاية الصحية والتتقيف الصحي وتحديد وإحالة الأفراد المرضى أو الذين يعانون من سوء التغذية ومتابعة أحوالهم في المجتمع المحلي، بما في ذلك ربط أفراد المجتمع المرضى أو الذين يعانون من سوء التغذية بالخدمة الإسعافية.

100- ومع استمرار الحكومة في تقديم خدمات متكاملة لجميع اللاجئين، طُرح اقتراح بأن تستملك الحكومات المحلية في المقاطعات بعض المراكز الصحية في المستوطنات، بيد أن هذا الانتقال المقترح يثير القلق من دون تمويل يكفل له الاستدامة.

101- وقدمت الحكومة أيضاً مجاناً اختبار ولقاح مرض فيروس كورونا لمجتمعات اللاجئين.

102- ويقوم مكتب تنسيق شؤون اللاجئين التابع للشرطة في مقر قوة الشرطة الأوغندية بتنسيق قضايا اللاجئين في مستوطنات اللاجئين في جميع أنحاء البلد، ويكفل الأمن في المستوطنات ويتابع جميع التحقيقات المتعلقة باللاجئين. وعقدت السلطة القضائية جلسات محاكمة متتلة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة، ووضعت نظم إحالة في المقاطعات موضع التنفيذ، وأقيم نظام لجمع معلومات عن العنف الجنساني، ووضع خط هاتفي مجاني للمساعدة في مجال مكافحة العنف ضد الأطفال (رقم الهاتف #116 Sauti)، ووضعت آلية للتعليق والإحالة والقرار موضع التنفيذ للنظر في بعض شكاوى اللاجئين.

103- وتعترف الحكومة بالفرص المختلفة التي يتيحها الأجانب الذين يهاجرون طوعاً إلى أوغندا من أجل التحول الوطني. وتعكف الحكومة على وضع سياسة للهجرة لضمان تمتع جميع العمال المهاجرين بكامل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي إطار جهودها لتعزيز قدرات موظفي الهجرة والإدارة

المتكاملة للحدود، أنشأت الحكومة بدعم من المنظمة الدولية للهجرة أكاديمية تدريب موظفي الهجرة في عام 2017. وتم حتى الآن تدريب أكثر من 500 موظف من موظفي الهجرة.

104- ويُسمح للعمال المهاجرين بمزاولة أي شكل من أشكال العمل تبعاً لفئة تصاريح العمل التي يحملونها. وتقدم أوغندا حالياً تسع فئات مختلفة من تصاريح العمل لمختلف فئات العمال المهاجرين في البلد.

105- واتخذت الحكومة خطوات مختلفة للتصدي للاتجار بالأشخاص، بما في ذلك إقرار خطة العمل الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص (2019-2024) والمبادئ التوجيهية الوطنية للإحالة لتدبير شؤون ضحايا الاتجار؛ وأنشأت إدارة مكافحة الاتجار بالأشخاص التابعة لقوة الشرطة الأوغندية (تموز/ يوليو 2019)، وإنشاء مكاتب خاصة بالاتجار في مكتب مدير النيابة العامة. وفي عام 2018، دربت الحكومة 303 من مسؤولي الخطوط الأمامية على قوانين مكافحة الاتجار؛ وحققت في 286 قضية في عام 2018 و120 قضية في عام 2019؛ وأدانت 6 من المتاجرين بالأشخاص في عام 2018 و15 متاجراً في عام 2019. ووضعت وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية نظام معلومات إدارية لجميع الشركات التي توظف أشخاصاً للعمل في الخارج وبلغ عدد الشركات التي لديها حتى الآن 151 شركة. وألغت الحكومة تراخيص الشركات المتورطة في الاتجار. وواصلت الحكومة تيسير إعادة المواطنين إلى أوطانهم، بما في ذلك عن طريق توفير وثائق بديلة لهم.

6- المدافعون عن حقوق الإنسان - التوصيات 115-94 و 115-95 و 115-96 و 115-106 و 115-110

106- واصلت الحكومة اتخاذ خطوات لتوفير بيئة مواتية وتمكينية للمدافعين عن حقوق الإنسان كشركاء في التنمية بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

107- وتم تعديل قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2016، من بين أمور أخرى، لتوفير بيئة مواتية وتمكينية لقطاع المنظمات غير الحكومية وتعزيز شراكتها مع الحكومة. وعزز إطار الحوكمة لمكتب المنظمات غير الحكومية من خلال جعله منظمة مستقلة تتمتع بسلطات متميزة ومجلس إدارة، حيث يكون لقطاع المنظمات غير الحكومية ممثلان.

108- واستعرضت لجنة حقوق الإنسان الأوغندية وغيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان مشاريع قوانين مختلفة، بما في ذلك مشروع القانون (التعديل) الدستوري لعام 2017 الذي يؤثر على البيئة التشغيلية للمدافعين عن حقوق الإنسان وعرضت مواقفهم على مختلف آليات الرقابة بما في ذلك البرلمان.

109- وأنشأت اللجنة مكتباً للمدافعين عن حقوق الإنسان يرصد القضايا المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان ويكتب تقارير عنها. وتلقت اللجنة شكاوى متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من مدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك وسائل الإعلام، وحققت فيها.

110- بيد أنه يتوقع من منظمات المجتمع المدني، بوصفها شريكة في التنمية، أن تعمل في إطار قوانين أوغندا لكي تتمكن الحكومة من تنفيذ برامجها على نحو سلس.

7- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية - التوصيات من 115-39 إلى 115-143 و 115-83

111- اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

112- وقانون لجنة حقوق الإنسان الأوغندية قيد المراجعة حالياً، وذلك بهدف دمج مبادئ باريس بشأن استقلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتكوينها وتمويلها. وازدادت الأموال المخصصة للجنة في

الميزانية من 13 701 بليون شلن أوغندي في السنة المالية 2016/2015 إلى 18 903 بليون شلن أوغندي في السنة المالية 2020/2019. وارتفعت مخصصات لجنة تكافؤ الفرص في الميزانية من 12,7 بليون شلن في السنة المالية 2019/2018 إلى 13,2 بليون شلن في السنة المالية 2020/2019.

113- وتعزز استقلال السلطة القضائية بسن قانون إدارة القضاء لعام 2020، الذي يجعلها مؤسسة للحاسبة الذاتية، وينص على إدارتها بفعالية وكفاءة. وأصدر البرلمان قراراً بزيادة عدد قضاة المحكمة العليا إلى 82 قاضياً.

8- التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان - التوصيات من 89-115 إلى 91-115 و 93-115

114- اتخذت الحكومة تدابير شتى لتعزيز حقوق الإنسان من خلال التثقيف والتوعية بحقوق الإنسان بما يتماشى مع الهدفين 5 و16 من أهداف التنمية المستدامة.

115- وقامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وقوة الشرطة الأوغندية، ودائرة السجون الأوغندية، ومكتب مدير النيابة العامة بالتعاون مع مركز الوقاية المحلية ومشروع قانون اللاجئين، من بين أمور أخرى، ببناء قدرات أقدام موظفي الإدارة وكبار موظفيها والمدعين العامين بغية معالجة المسائل المتعلقة بالعنف الجنسي والجسدي والمساكن المتعلقة بالأطفال؛ وقانون العنف المنزلي لعام 2010 وقواعد تحسين مهارات المدعين العامين في التعامل مع قضايا العنف المنزلي. وواصلت لجنة الخدمة القضائية تثقيف الموظفين العموميين والقضائيين بشأن القانون وإقامة العدل، بما في ذلك التثقيف المتعلق بالحقوق. ومنذ عام 2016، تم خلق وعي عام بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والعنف الجنسي والجسدي في كاشوروا وغيرها من المناطق؛ وجرت توعية المجتمع من خلال الإذاعات وأنشطة التوعية المجتمعية.

116- وفي السنة المالية 2018/2017، قدم قطاع العدالة والقانون والنظام الدعم للأنشطة الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي القائم على نوع الجنس بما في ذلك طباعة الاستمارة الشرطة 3 المستخدمة لتسجيل الأدلة على العنف الجنسي وأي عنف جسدي آخر، وهي أداة إثبات لتأكيد شهادة الشهود أثناء التحقيق والفصل في القضايا. ودعم قطاع العدالة والقانون والنظام الأطباء لإجراء الفحص الطبي والعلاج والمثول أمام المحكمة أثناء عملية الفصل في القضية.

117- وأجرت قوة الشرطة الأوغندية تحريات في قضايا العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في جميع أنحاء البلاد. وتم تيسير إدارة حماية الطفل والأسرة لدعم ضحايا العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس من خلال تقديم المشورة وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي الأساسية. وخلال الربع الثالث من السنة المالية 2019/2018، سجلت لجنة حماية الطفل والأسرة ما مجموعه 6 158 حالة، ومن بين هذه الحالات جرى تقديم النصح لعدد يبلغ 3 092 من الضحايا/المشتبه فيهم، وأحيلت 2 062 حالة إلى أصحاب مصلحة آخرين، وأحيلت 372 حالة إلى المحكمة.

9- التوصية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان عموماً - التوصية 44-115

118- لا تزال الحكومة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة بيئة تمكينية لاحترام حقوق الإنسان بيسرها إطار قانوني ومؤسسي متين. وهناك نوايا سياسية حسنة مكرسة لتنفيذ الامتثال واحترام حقوق الإنسان بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

119- وتواصل لجنة حقوق الإنسان الأوغندية ولجنة تكافؤ الفرص تقديم دروس في التربية الوطنية لعموم الناس بشأن حقوقهم. وفي عام 2016، تم توعية ما مجموعه 102 013 شخصاً من المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية الشعبية، وهذا الرقم يمثل زيادة بنسبة 132 في المائة عن العدد الذي

بلغ 43 878 شخصاً في عام 2015. وفي عام 2017، قامت اللجنة بتوعية ما مجموعه 23 469 شخصاً من خلال 178 اجتماعاً مجتمعياً عُقدت في 56 مقاطعة وازداد حضور النساء فيها بنسبة 33 في المائة من 11 030 امرأة في عام 2015.

120- ودعت اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان مختلف الوزارات والإدارات والوكالات لمتابعة تنفيذ توصيات لجنة حقوق الإنسان الأوغندية، ولعبت دوراً مركزياً في المطالبة بمساءلة الحكومة. وتزور اللجنة وتقيم الأوضاع في أماكن الاحتجاز وكانت سبّاقة في تطوير قانون (إنفاذ) حقوق الإنسان لعام 2019، الذي يسعى إلى إنفاذ الحقوق والحريات المكفولة بموجب الفصل الرابع من الدستور.

10- التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي - التوصيات من 45-115 إلى 47-115

121- واصلت الحكومة التعاون البناء مع المجتمع الدولي وآليات حقوق الإنسان بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

122- وقدمت أوغندا تقارير عن لجنة مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم المالي والتقني للحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوعيتها بضرورة سن قوانين لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتواصل المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بناء قدرات الوزارات والإدارات والوكالات بشأن قضايا الاتجار بالأشخاص والتهرب بالتعاون مع الوزارات والإدارات والوكالات الرئيسية مثل وزارة الداخلية ومكتب مدير النيابة العامة ولجنة حقوق الإنسان الأوغندية وغيرها.

123- وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الحكومة دعماً مالياً وتقنياً من منظمة العمل الدولية لتعديل قانون العمالة، وقدمت اليونيسيف الدعم في تعديل قانون الأطفال، وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم في وضع خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

جيم- تطورات حقوق الإنسان منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2016

إطار السياسات

124- أقرت الحكومة الخطة الإنمائية الوطنية الثالثة لتوجيه مسار تحقيق التطلعات التي تم التعبير عنها في رؤية أوغندا لعام 2040. والهدف من الخطة الإنمائية الوطنية الثالثة (2020/2021-2025/2024) هو زيادة دخل الأسر المعيشية وتحسين نوعية حياة الأوغنديين. وسيُسعى إلى تحقيق هذا الهدف في إطار الموضوع العام للتصنيع المستدام تحقيقاً للنمو الشامل للجميع والعمالة ولخلق الثروة المستدامة. وتستند الخطة الإنمائية الوطنية الثالثة إلى الجهود المبذولة في إطار الخطة الإنمائية الوطنية الثانية، وإلى تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان من قبل جميع القطاعات، والوزارات والإدارات والوكالات، فضلاً عن الحكومة المحلية. وتشير الخطة الإنمائية الوطنية الثالثة إلى أن النهج الإنمائي سيركز، ضمن أمور أخرى، على النهج القائم على حقوق الإنسان في مجال التخطيط والميزنة والتنفيذ لضمان التنمية المستدامة الشاملة للجميع. ووضعت الحكومة السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية لعام 2015 لمعالجة المخاطر ومواطن الضعف.

الإطار التشريعي

125- سُنت تشريعات شتى تعزز التمتع بحقوق الإنسان، وتشمل هذه التشريعات قانون (تعديل) القيادة لعام 2017، وقانون البيئة الوطنية لعام 2019، وقانون (تعديل) مكافحة غسل الأموال لعام 2017، وقانون المنازعات العمالية (التحكيم والتسوية) (قانون التعديل)، لعام 2020، والنزاعات على الأراضي (التحكيم والتسوية) (قانون التعديل لعام 2020).

الآليات

126- أنشأ البرلمان آليات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأنشئت لجنة لتكافؤ الفرص، وهي مكلفة برصد وتعزيز التدابير الرامية إلى تعزيز تكافؤ الفرص وتحسين نوعية الحياة ووضع جميع الناس بما في ذلك الفئات المهمشة. وأنشئت محكمة قانون القيادة المسؤولة عن إنفاذ قانون القيادة وتم تعيين أعضائها. وأنشئت وحدة مكافحة الفساد في مجلس النواب لدعم وكالات مكافحة الفساد القائمة.

أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

127- أُشيد بتصدي حكومة أوغندا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم. وعمدت الحكومة إلى إعطاء الأولوية للحق في الحياة لأنه بدون هذا الحق لا يمكن التمتع بالحقوق الأخرى. ومن المحتم أن تضع الحكومة من خلال وزارة الصحة إجراءات تشغيل موحدة للحد من انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

128- وفي آذار/مارس 2020، وعقب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وضعت الحكومة، كما هو الحال في بلدان أخرى كثيرة، استراتيجيات ومبادئ توجيهية لمكافحة الجائحة شملت ما يلي: تعليق سير وسائل النقل العام، وإغلاق أماكن الترفيه، والمدارس، وأماكن العبادة، والأسواق، والتجمعات العامة، وجرى اعتماد التعلم عبر الإنترنت، وتوزيع معونات الإغاثة على الأشخاص الضعفاء. وأنشئت فرقة العمل الوطنية لمكافحة جائحة كوفيد-19 على النحو الواجب للمساعدة في إنفاذ المبادئ التوجيهية لوزارة الصحة والتوجيهات الرئاسية التي تهدف إلى تحقيق السلامة العامة. وألغت الحكومة تدريجياً بعض تدابير السلامة العامة. ومع ذلك، وبموجب قواعد الصحة العامة (ضبط كوفيد-19) (التعديل رقم 3) لعام 2020، تقتصر التجمعات العامة على 200 شخص كحد أقصى، ولا تزال الحفلات الموسيقية محظورة.

خامساً - الاستنتاج

129- ما برحت الحكومة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو ما يتضح من السياسات والقوانين واستراتيجيات التنفيذ وآليات المساءلة في حالة وقوع انتهاكات أو إساءات لحقوق الإنسان. ويمكن معالجة التحديات في عملية تعميم مراعاة حقوق الإنسان في السياسات والقوانين والميزانيات، وتنفيذ مختلف السياسات والقوانين، وتعزيز آليات المساءلة من خلال التعاون البناء مع الشركاء والمجتمع الدولي.